في استبيان لتوجهات الرأي بشأن الانتخابات القادمة بمحافظة بابل

# ٩٦,٦٪ يؤمنون بأجراء الانتخابات وحظوظ الاسلاميين والديمقراطيين متقاربة

**يستقبل العراقيون حدثاً غاية في الاهمية اواخر الشهر الحالي يتمثل باجراء اول انتخابات حرة ديمقراطية في تاريخه ، التي ستمثل انعطافة كبرى في المسيرة السياسية لجميع الاطراف والكيانات السياسية التي ستشارك فيها ، كما سيكون لنتائجها تأثير بالغ على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في عموم العراق ، كونها انعكاساً لرغبة الشارع العراقي وتطلعاته وآماله. ونظراً لاهمية الموضوع وتداوله على نطاق واسع ، ولجس نبض الشارع والوقوف على حقيقة توجهاته ، فقد رأت لجنة البحوث والدراسات في مكتب المدى بمحافظة بابل ان تقوم باستطلاع للرأي على اساس علمي مدروس ، يدور حول اهم مجريات العملية الانتخابية.**

لجنة البحوث والدراسات في مكتب المدى / بابل

فكان ان توصلت اللجنة إلى نموذج استبيان مكون من سبعة اسئلة يجيب عنها المشترك بانتقاء احد الخيارات، بالاضافة إلى معلومات عن عمر المشارك وجنسه ومهنته وتحصيله الدراسي، لاستخدامها في تحليل النتائج واستكناه العلاقات بينها وبين الاجابات مما يساعد في توضيح الصورة حول دوافع الافراد وتوجهاتهم. ولم يطلب من المشاركين كتابة اسمائهم لفسح المجال امام حرية اكبر في الاجابة. وتم اعداد نظام قواعد بيانات حاسوبي لاستخراج النتائج بالدقة الممكنة.

شمل الاستطلاع مناطق محافظة بابل المختلفة، من اقضية ونواح وارياف المحافظة، بالاضافة إلى مركز مدينة الحلة. كما غطى الاستطلاع شرائح المجتمع المختلفة من كسبة ومعنيين وعمال وموظفين ومتقاعدين وفلاحين وفئات اخرى، ومن كلا الجنسين. وبلغ عدد المشاركين ١٢٠ مشاركاً، توزعوا بواقع ٨١ مشاركاً من سكنة المدينة (٦٧,٥٪ من العينة)، و٣٩ مشاركاً من سكنة الارياف (٣٢,٥٪ من العينة). وشكل الذكور نسبة ٥٧,٥٪، والاناث ٤٢,٥٪.

**أغلبية ساحقة تؤيد الانتخابات**

وقد اظهرت نتائج الاستطلاع ان الاغلبية الساحقة (٩٦,٦٪) تؤيد اجراء الانتخابات، بينما عارضها ٣,٤٪ فقط من المشتركين. فقد اجاب ١١٦ مشاركاً بـ (نعم) عن السؤال الاول للاستبيان: "هل ترغب باجراء الانتخابات؟"، بينما كانت الاجابة بـ (لا) من قبل ٤ مشاركين فقط. وهذه النتيجة تعكس رغبة البابليين في الاجراء الانتخابات، بينما كان تبرير المعارضين (٤ مشاركين) لاجرائها ينصب اساساً على الانفلات الامني، واختار مشارك واحد فقط "عدم القناعة بالعملية". كاجابة عن سبب عدم رغبته في اجراء الانتخابات. فاذا اخذت بنظر الاعتبار اجابة ٩٥٪ من المستطلعة آراؤهم بـ (نعم) عن السؤال: "هل تعول على نتائج الانتخابات في تحديد مستقبل العراق؟"، فان ذلك يدل دلالة واضحة على ان هذه الانتخابات هي العنصر الحاسم في تحديد مستقبل العراق، ولذلك يؤيد معظم افراد العينة اجراء الانتخابات في موعدها.

البرنامج الانتخابي مقياساً وفيما يلي استعراض للاسئلة الاخرى التي وجهها الاستبيان والاجابات عنها.

❖"على أي اساس ستقوم بالانتخابات؟"

اجاب ٤٩٪ من المشاركين انهم يعتمدون البرنامج الانتخابي للكيان السياسي اساساً في الانتخاب، بينما اختار ١٢,٥٪ الاعتبار العشائري اساساً للاختيار، و٣٥٪ اعتمدوا المعرفة الشخصية بالكيان لهذا الغرض.

اما باقي النسبة والبالغة ٣,٥٪ فقد اعترضوا على اجراء الانتخابات. ولوحظ ان الاجابة لسكنة المدينة باختيار البرنامج الانتخابي للكيان السياسي اساساً في انتخابهم كانت اعلى منها لدى سكنة الارياف (٥٥,٥٦٪ من سكنة المدينة مقابل ٣٥,٩٠٪ من سكنة الارياف)، وعلى العكس من ذلك كانت نسبة اختيار "الاعتبار العشائري" في الريف اعلى منها في المدينة (٢٣,٠٨٪ في الريف مقابل ٨,٦٤٪ في المدينة) والحال نفسه فيما يخص الاجابة بالاختيار بموجب "معرفة شخصية بالكيان"، إذ بلغت ٣٨,٤٦٪ في الريف مقابل ٣٢,١٠٪ في المدينة. وهذه النتيجة تعود إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية والعشائرية في الارياف.

وقد توزعت الاجابة بالنسبة للجنسين (ذكور واناث) بشكل يكاد يكون متماثلاً، إلا في اجابة المشتركين باختيارهم "الاعتبار العشائري" حيث كانت نسبة اختيار الذكور لهذه الاجابة تمثل ١٥,٩٤٪ مقارنة بـ ٩,٨٠٪ للاناث. واختارت الاغلبية "البرنامج الانتخابي للكيان السياسي" (٤٦,٣٨٪ ذكور، ٥٢,٩٤٪ اناث).

**ميول عشائرية وكبار السن**

غير ان الفروق الواضحة كانت بين المستويات العمرية، إذ تم تقسيم المشتركين إلى اربع فئات عمرية، الاولى من عمر ١٨ - ٣٠ سنة، والثانية من ٣١ - ٤٠ سنة، والثالثة من ٤١ - ٥٠ سنة، والرابعة اكبر من ٥٠ سنة. اجابت نسبة ٦١,٧٦٪ من الفئة الاولى باختيار "البرنامج الانتخابي للكيان السياسي"، وهي ضعف النسبة تقريباً لنفس الاجابة للفئة الثانية (٣١,٢٥٪)، بينما جاءت اختيارات الفئتين الثالثة والرابعة متقاربة (٥٢,٣٨٪، ٥١,٥٢٪). وكان اختيار "الاعتبار العشائري" هو الاقل للفئة الثانية (٣,١٣٪) واكثر منها الفئة الاولى (١٤,٢٩٪)، بينما تقاربت الفئتان الثالثة والرابعة (٢٣,٨١٪، ٢١,٢١٪). وبهذا يتبين ان الفئات العمرية الاكبر تكون مهتمة اكثر بالاعتبارات العشائرية.

اما اختيار "المعرفة الشخصية بالكيان" فكانت لدى الفئة الثانية (عمر ٣١ - ٤٠ سنة) هي الاعلى، إذ بلغت ٦٥,٦٣٪ بين افراد هذه الفئة، وهي تمثل جيل الستينيات والسبعينيات الذي شارك في حروب العراق الخارجية، مما جعلهم يفقدون الثقة في الكيانات السياسية التي غابت عنهم في تلك المرحلة.

**ميول ديمقراطية للذكور واسلامية للاناث!**

**الاسلاميون والديمقراطيون في الصدارة**

❖في حالة مشاركتك في الانتخابات، لمن تمنح صوتك؟

ظهر من نتائج الاستطلاع ان التنافس الرئيس انحصر بين الاسلاميين (٤٥,٨٣٪) والديمقراطيين (٤١,٦٧٪) بينما لم يحظ القوميون باكثر من ٢,٥٪ ولم يحدد الباقون (١٠٪) توجههم حتى الآن. على ان هذه النسبة كانت محسومة تقريباً من قبل الاناث، إذ بلغت النسبة بينهن ٦٠,١٧٪ لصالح الاتجاه الاسلامي مقابل ٣٤,٤٨٪ من الذكور، الذين تفوقوا في تصويتهم للاتجاه الديمقراطي فكانت النسبة ٤٩,٢٧٪ مقابل ٣١,٣٧٪ من الاناث. وكانت الاناث اكثر حسماً لموقفهن من الذكور، إذ بلغت نسبة المترددات في الاختيار ٥,٨٨٪ من الاناث مقابل ١٣,٠٤٪ من الذكور.

**سكان الارياف مترددون**

اما الريف فقد كانت نسبة المترددين فيه كبيرة، حيث لم يحدد ٢٥,٦١٪ من المشتركين من سكنة الريف موقفهم بعد، مقابل ٢,٤٧٪ من سكنة المدينة. وتماثلت النسب تقريباً فيما يخص الاتجاه الاسلامي (٤٦,٩١٪ من سكنة المدينة، ٤٣,٥٩٪ من سكنة الريف) إلا انها اختلفت بشكل كبير في اختيار الاتجاه الديمقراطي، حيث بلغت ٤٦,٩١٪ من سكنة المدينة مقابل ٤٣,٥٩٪ من سكنة الريف، أي بفارق ٣,٣٢٪ فقط لصالح الاتجاه الديمقراطي في المدينة، بينما كان الفارق لصالح الاتجاه الاسلامي في الريف ٧,٣٢٪.

**تأييد واسع للمشاركة**

❖"هل تشعر ان هناك عوائق قد تمنع مشاركتك في الانتخابات؟"

على الرغم من النسبة العالية للراغبين في الانتخاب التي اظهرتها نتائج هذا الاستطلاع، إلا ان نسبة ٣٥,٨٣٪ من المشاركين قد اجابت بـ (نعم) عن هذا السؤال. وكانت النسبة اعلى بين الاناث منها بين الذكور (٣٩,٢٢٪ من الاناث، ٣٣,٣٣٪ من الذكور) ولكنها متساوية بين الريف والمدينة (٣٥,٩٪ من سكنة الريف، ٣٥,٩٠٪ من سكنة المدينة).

ونعتقد ان على الحكومة المؤقتة والمفوضية العليا للانتخابات العمل على ازالة المخاوف التي تراود ما يزيد على ثلث الناخبين الذين يشعرون برغبة حقيقة في المشاركة في الانتخابات، إلا انهم يشعرون في نفس الوقت بوجود عوائق مختلفة تحول بينهم وبين المشاركة فيها. كما يجب تكثيف الجهود من اجل ضمان مشاركة واسعة في هذه الممارسة الديمقراطية التي نأمل ان تتمخض عن نتائج ايجابية في بناء العراق الجديد.

**٤٦,٩١٪ من سكنة المدينة مقابل ٣٠,٧٧٪ من سكنة الريف. ويلاحظ عدم حصول الاتجاه القومي على اي صوت في الريف رغم انه حصل على نسبة ٣,٧٪ في المدينة.**

**اما بالنسبة للفئات العمرية، فقد كان التصويت للاتجاه الاسلامي تصاعدياً مع تقدم العمر (٣٨,٢٤٪ من الفئة الاولى، ٤٠,٦٣٪ من الفئة الثانية، ٥٢,٣٨٪ من الفئة الثالثة، ٥٤,٥٥٪ من الفئة الرابعة)، بينما كان التصويت تنازلياً للاتجاه الديمقراطي مع التقدم بالعمر (٤٧,٠٦٪ من الفئة الاولى، ٤٠,٦٣٪ من الفئة الثانية، ٣٨,١٠٪ من الفئة الثالثة، ٣٩,٣٩٪ من الفئة الرابعة) وحصل الاتجاه القومي على كل اصواته من الفئة الاولى (١٨ - ٣٠ سنة) حيث بلغت نسبة التصويت بين افراد هذه الفئة ٨,٨٢٪. وهذا يشير إلى تصاعد المد القومي بين هذه الاعمار واضمحلاله في الاعمار الاكثر تقدماً.**

**وكان اكثر المترددين هو جيل الحروب نفسه (٣١ - ٤٠ سنة) إذ بلغت النسبة بينهم ١٨,٧٥٪. بينما كانت نسبة المترددين اقل من نصف ذلك لبقية الفئات العمرية. وهذه النتيجة تؤكد الاستنتاج السابق بان هذا الجيل يشعر بخيبة الامل وعدم الثقة في البرامج المطروحة، نتيجة لمعاناته السابقة.**

**المفوضية كانت دقيقة ولكن!**

**❖"هل تسلمت استمارة تسجيل الناخبين"؟**

**يبدو من النتائج التي اظهرها الاستطلاع ان عمل المفوضية العليا للانتخابات كان بدرجة جيدة من الدفة فيما يخص توزيع الاستمارات على الناخبين، إذ بلغ عدد الذين اجابوا بـ (نعم) ٩٣,٣٣٪ مقابل ١,٦٧٪ للذين اجابوا بـ (لا) عن هذا السؤال. غير ان ٣٥٪ من المشتركين ذكروا ان هذه الاستمارات كانت تحتوي على اخطاء، ومع ذلك فان ٣١,٦٥٪ منهم فقط راجعوا مراكز التسجيل لتصحيح هذه الاخطاء. وهذا يشير إلى بقاء عدد كبير من الاستمارات الانتخابية دون تصحيح، وهو امر يجب ان تأخذه المفوضية بشكل جدي للسماح لاكبر عدد ممكن من المشمولين بحق الانتخاب لممارسة هذا الحق.**

س: على اي اساس ستقوم بالانتخابات (حجم العينة 120 فرداً)

ذكور (العدد 69)

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| البرنامج الانتخابي للكيان السياسي | 32 | 46.38٪ |
| الاعتبار العشائري | 11 | 15.49٪ |
| معرفة شخصية بالكيان | 23 | 33.23٪ |
| لا ترغب بالانتخابات | 1 | 1.45٪ |

اناث (العدد 51)

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| البرنامج الانتخابي للكيان السياسي | 27 | 52.94٪ |
| الاعتبار العشائري | 5 | 9.8٪ |
| معرفة شخصية بالكيان | 16 | 31.37٪ |
| لا ترغب بالانتخابات | 3 | 5.88٪ |

س: على اي اساس ستقوم بالانتخابات (حجم العينة 120 فرداً)

سكنة مركز الحلة (العدد 81)

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| البرنامج الانتخابي للكيان السياسي | 45 | 55.56٪ |
| الاعتبار العشائري | 7 | 8.64٪ |
| معرفة شخصية بالكيان | 26 | 32.10٪ |
| لا ترغب بالانتخابات | 3 | 3.7٪ |

سكنة الارياف (العدد 39)

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| البرنامج الانتخابي للكيان السياسي | 14 | 35.90٪ |
| الاعتبار العشائري | 9 | 23.80٪ |
| معرفة شخصية بالكيان | 15 | 38.46٪ |
| لا ترغب بالانتخابات | 1 | 2.56٪ |

من في حالة مشاركتك في الانتخابات فلمن ستمنح صوتك (حجم العينة 120 فرداً)

ذكور (العدد 69)

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الاسلاميون | 24 | 34.48٪ |
| الديمقراطيون | 34 | 49.27٪ |
| القوميون | 2 | 2.90٪ |
| اخرى | 9 | 13.04٪ |

اناث (العدد 51)

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الاسلاميون | 31 | 60.17٪ |
| الديمقراطيون | 16 | 31.37٪ |
| القوميون | 1 | 1.96٪ |
| اخرى | 3 | 5.88٪ |

من في حالة مشاركتك في الانتخابات فلمن ستمنح صوتك (حجم العينة 120 فرداً)

سكنة مركز الحلة (العدد 81)

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الاسلاميون | 38 | 46.91٪ |
| الديمقراطيون | 38 | 46.91٪ |
| القوميون | 3 | 3.70٪ |
| اخرى | 2 | 2.47٪ |

سكنة الارياف (العدد 39)

| الاجابة | العدد | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| الاسلاميون | 17 | 43.59٪ |
| الديمقراطيون | 12 | 30.77٪ |
| القوميون | صفر | صفر٪ |
| اخرى | 10 | 25.64٪ |

تحت الضوء

# من عدالة صدام أياد قطعت من الرسغ.!

عامر القيسي

عرضت قناة الفيحاء الفضائية برنامجاً، قدمت فيه صورة من صور ضحايا النظام السابق. والضحية بكل بساطة لم يكن جاسوساً ولا متجاوزاً على اقطاعيات صدام وعائلته التي كانت منتشرة في طول البلاد وعرضها، ولم يكن معارضاً سياسياً، وليست لديه أية تطلعات لأن يصبح رئيساً للبلاد مثلاً، ولابديلاً لرئيس اللجنة الأولمبية، ولا حتى موظفاً عادياً في دائرة حكومية.

كل ما في الأمر، أن الضحية الشاب، عمل في إحدى زوايا وخفايا الدولار، التي منعت سلطة صدام العمل به لاعتبارات (وطنية جداً) بينما كان أزلامها يضاربون به، تحت أشعة الشمس، وأمام الجميع وبأرقام فلكية من المبالغ. وكانت السلطة نفسها تتسلم أجور تهريب النفط العراقي، بالدولار وباليورو وبالين الياباني وبغيرها من العملات العالمية. وكانت (وطنية) هذه السلطة وحرصها على اقتصاد البلاد. تدفعها لأن تدفع أجور كل أعضاء لجان فرق التفتيش بالدولار، وتختضنهم في أرقى فنادق بغداد، وتدفع لهم عن طيب خاطر، أجور قناني الويسكي التي يشربونها بالدولار أيضاً من ذلك أنها تقدم لهم أخطر الوثائق عن (الأمن القومي العراقي!).

هذه الضحية لم يفعل كل ذلك. بكل وضوح وبساطة أيضاً، كان عليه أن يعيل عائلته، في ظل ظروف غاية في القساوة. ظروف الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على الشعب العراقي، وهي غير واهمة، تروج إعلامياً بأن الحصار يخص السلطة الصدامية.

كان عليه أن يعيش. وعلى عائلته أن تأكل. دون أن يتجاوز حدود إهدار وطنيته - كما فعل الأشاوس ويفعلون - بأي مقياس كان. والدولار عملة عالمية. وصدام نفسه كان يشتري ربطة عنقه بالدولار (وشحاطة سجودة) بالدولار، بل كان يستورد محظياته بالدولار أيضاً.

فماذا فعل هذا الشاب الضحية؟

إنه كان يعمل على فتات الخراب الذي كانت تمارسه السلطة وتبيع الوطن في مزادات سرية بالجملة والمفرد. والضحية لم يبعه مفرداً ولا جملة، لقد أراد لعائلته ان لا تنحدر وكان عملاً إنسانياً شريفاً.

وكان عقابه مع رفاقه على شيء لم يفعلوه. إذ تم اعتقالهم وتقديمهم إلى أشد أنواع المحاكمات كاريكاتيرية. لادفاع لا شهود لا اعتراف وحتى الدفاع (من شهامته!) يطلب من المحكمة أن تشدد العقوبة، على هؤلاء "المجرمين" حماية للوطن من الخونة مخربي الاقتصاد. وهذا حسب علمي. يحصل لأول مرة في تاريخ المرافعات والمحاكم، فالقانون منذ أن وجد لم يسمع أن يطالب المحامي بتشديد العقوبة على موكله!

فماذا يفعل إذن المدعي العام؟

وتم قطع تسع أياد من الرسغ في عملية همجية يندى لها جبين البشرية. وصورت عملية القطع على شريط "فيديو" ليشاهدها عبد الله وتستريح ساديته وتتوقف عن إثارة نوازعه اللابشرية - ولكنها ببشاعتها أثارت فينا كل نوازع التعاطف الإنساني والألم العميق أيضاً.

ولم يتوقف العقاب عند هذا الحد. بل تم ختم جباههم وجنسياتهم وشهادات الجنسية. ليأخذ هذا العقاب الوحشي بعده الانتقامي إلى مدياته الأخيره. ليتجاوز هذا النوع من العقوبات زمن العقوبة نفسها، ليمتد مع الضحية إلى آخر العمر. لأن أحداً لا يستطيع أن يعيد يداً مقطوعة أو لساناً مقطوعاً أو صيوان إذن مقطوعاً. والأكثر إيلاماً، أن الضحية يتوسل الطبيب "الانساني!" أن لا يتوهم فيقطع يده اليمنى، ويضطر حينها، إلى (الاعتذار) من الضحية بقطع اليد اليسرى، لكي تنفذ الأوامر بكل دقة وصرامة.

ولكن من يستطيع أن يخفف عن الضحية، آلامها النفسية والجسدية؟ أنهم أبناء هذا الوطن الطيبون الذين يمثلون الحاضنة الطبيعية للتفاعل الإيجابي مع الفرد الضحية الذي هو جزء منهم.

ربما تكون هذه الحالة واحدة من أشكال المعارضة السياسية المغلفة لنظام الطاغية وإلا ما معنى أن أقف حائلاً دون تحقيق أهداف عقوبة ينفذها نظام مثل نظام صدام واسعى لامتصاص تأثيراتها؟ من كل هذا الكلام الذي لا يستطيع أن يكون بديلاً عن مشاهدة شريط "فيديو" قطع اليد - نريد أن نتوصل إلى ما في داخل هذه الضحية من روح انتقام وحقد ورغبة في فعل الاشنع بمرتكب هذا الجرم. ولكن لا تتعجلوا الأمور.. فحين سأله مقدم البرنامج ما العقوبة التي يقترحها للطاغية. الذي كان سبباً فيما هو عليه الآن؟

أجاب ببساطة: محاكمة عادلة وعلنية!!. من أين ينبع هذا الفيض من التسامح، من قبل هذه الضحية، أو عشرات الآلاف غيره، الذين أجابوا الجواب نفسه؟ حقيقة، إن الانتقام الشخصي وفقدان القانون لا يؤسسان لمستقبل حضاري. ولا لدولة ديمقراطية. ولا لإنسان آخر غير الذي صنعته مدرسة الطاغية طوال أربعة عقود.

القانون العادل.. الحرية. هذه هي مبادئ الإنسان العراقي الجديد الذي ينبني ذاتياً اليوم.

فطوبى لك أيها العراقي وأنت تطالب بالعدالة لا بالانتقام وطوبى للذين أعادوا لك يدك بالحب والاحتضان وليذهب الطاغية و(طبيبه) وجلاوزته إلى الجحيم.